

الانتفاضة وشروط إنجاز المشروع الوطني

جمال زقوت*

شكلت الانتفاضة الرد الشعبي على استراتيجيا الرؤية الإسرائيلية للتسوية النهائية، ورفض إسرائيل تنفيذ استحقاقات التسوية عبر عدم التزام تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة استبدال ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية بقضايا الحل الدائم، وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وتهويد القدس وإقصاء قضية اللاجئين عن التسوية، واستبدال مشروع إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967 بسلطة حكم ذاتي تكون محمية إسرائيلية في إطار مجموعة من الكانتونات المعزولة.

كما حملت الانتفاضة في طياتها احتجاجاً شعبياً على أداء السلطة وتساؤلاً بشأن قدرتها، ضمن أساليب عملها القائمة، على تحقيق المشروع الوطني، وعلى البناء الديمقراطي القائم على بناء واحترام المؤسسة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم مما أبداه الجمهور من استعداد قوي للمشاركة والتضحية، فإن قواه المحركة عجزت عن التكيف لاستيعاب هذه الجاهزية، وعن تسليح الانتفاضة ببرنامج عمل سياسي وكفاحي واقعي، يضمن تعزيز المشاركة الشعبية وتعميق مضمونها الديمقراطي، ويحدد أشكال ووسائل نضال تتلاءم مع إمكانات الناس وقدرتهم على تحمل نتائجها.

وقد ساهم إجماع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن إجراء مراجعة حقيقية لبرامجها وطرق عملها ومدى انسجامها مع الطموحات الشعبية، إلى حد كبير، في إبقاء الهوية بين أطراف الحركة الوطنية المحركة للانتفاضة وبين الجمهور من جهة، وبينها وبين قدرتها على الضغط على صانع القرار في السلطة لحمل السلطة على التكيف إزاء متطلبات الانتفاضة من جهة أخرى.

وظل الطابع السائد للعلاقة بين قوى الانتفاضة يقوم على قاعدة الصراع الخفي بشأن هوية الانتفاضة وبرامجها؛ وهذا ما يفسر، ضمن عوامل أخرى، طغيان حالة الفئوية القاصرة عن فهم طبيعة الانتفاضة وإمكاناتها، وعزوف فئات اجتماعية عريضة عن المشاركة، إذ تم فعلاً، كما حدث في انتفاضة 1987، الانقلاب على طابعها الشعبي ومضمونها الديمقراطي.

* عضو في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، غزة.

نجحت انتفاضة 1987 في الربط الوثيق بين المصالح المباشرة لمختلف القطاعات الاجتماعية، وبين المصلحة الوطنية التحررية للشعب في الخلاص من نير الاحتلال؛ أي أنها نجحت، تحديداً في أعوامها الأولى، في الربط بين الاجتماعي والوطني، في اتجاه توظيف الأول لمصلحة الثاني باعتباره المحفز الرئيسي على المشاركة في النضال من أجل الحرية والاستقلال. وتمكنت وفق ذلك من توسيع وتنظيم مشاركة مختلف القطاعات الاجتماعية في إطار شبكة واسعة ومتعددة الأشكال من اللجان الشعبية تمكنت، إلى حد كبير، من تلبية حاجات المواطنين، وتنظيم قدرتهم على الصمود، وعمقت بذلك مضمونها الديمقراطي فجعلتها صعبة على الكسر.

كما تمكنت الانتفاضة الأولى من طرح عدد من الأسئلة فيما يتعلق بمضمون وآليات الإصلاح الديمقراطي لبنية ومؤسسات منظمة التحرير، بما فيها مضمون وشكل العلاقة بين الداخل والخارج. وساهمت في توليد الوعي بأن الداخل هو مركز الثقل في العملية الوطنية، وأن ذلك يجب أن ينعكس بدوره في صنع القرار الوطني. وتمكنت من تطوير مفهوم الوحدة الوطنية، باعتباره لا مجرد ائتلاف بين فصائل وقوى منظمة التحرير فحسب، بل باعتباره أيضاً مفهوماً شعبياً أوسع، وبديلاً من نظام الكوتا الذي كان سائداً في بنية المنظمة المقترنة بفصائل قامت هيكلها على أسس عسكرية وشبه عسكرية بعيداً عن المساءلة والرقابة الشعبية، والمرتبطة بطبيعة المصالح والامتيازات التي تكونت لمصلحة الكثير من قيادات الفصائل، وليس مصالح الفئات الشعبية العريضة. كما قامت بتطوير الفكر السياسي لمنظمة التحرير في الاتجاه الذي تم التعبير عنه في مبادرة السلام الفلسطينية ووثيقة إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 1988. ولولا الكثير من مظاهر العسكرة والفئوية التي صاحبت استعجال التسوية لتمكنت، ربما، من إحداث الإصلاح والتغيير في مؤسسات منظمة التحرير.

لم تتمكن الانتفاضة الراهنة من حل التعارض بين دور مؤسسات السلطة وبين تنظيم المشاركة الشعبية في مواجهة الاحتلال، كما ظلت رهينة الصراع الخفي بين اتجاهين متناقضين: الأول رأى في الانتفاضة مجرد عملية لتحسين بعض شروط التفاوض، والثاني رأى فيها انقلاباً كاملاً على عملية التسوية ومنطلقاً لمقاومة مفتوحة الأفق، لكن من دون برنامج واضح، ومن دون أفق سياسي محدد يمكن من المشاركة الشعبية الملموسة.

وعلى الرغم من الموقف السياسي السليم في مفاوضات كامب ديفيد بشأن شروط الحل الوطني والشرعية الدولية، فإن السلطة الوطنية، ممثلة بالاتجاه المركزي فيها، أحجمت عن توفير المقومات الداخلية لحماية موقفها، واكتفت بتظهير وإبراز البعد الوطني من دون الاكتراث للبعد الديمقراطي ومتطلباته. وتماهت اتجاهات رئيسية في

التيار المركزي مع الاتجاه الثاني المشار إليه أعلاه، وخصوصاً لجهة تغليب الانتفاضة المسلحة على حساب الانتفاضة الشعبية، وسادت فوضى المقاومة من دون الاستناد إلى حاضنة شعبية.

وبينما تمكنت انتفاضة 1987 من إحداث تغيير ملموس في ميزان القوى، من خلال قدرتها التراكمية على كسب التعاطف والتأييد الدوليين باعتبارها حركة شعب بأكمله يرفض الاحتلال أو التعايش معه، ومن خلال تأثيرها في الرأي العام الإسرائيلي وتمكّنها من تحييد الآلة العسكرية الإسرائيلية، فإن الانتفاضة الراهنة تم جرها بسرعة إلى العسكرة، الأمر الذي سهّل على إسرائيل استخدام ألتها العسكرية للإجهاز عليها وإظهارها أنها حرب بين جيشين، فضلاً عن العمليات الفلسطينية التي استهدفت المدنيين، وبذلك مكّنت شارون من النجاح في جر المجتمع الإسرائيلي نحو المزيد من التطرف اليميني وإضعاف حركات السلام في إسرائيل وكسب الرأي العام الدولي، مستغلاً ما ولدته أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 من مناخات دولية خلطت، بصورة متعمدة، بين الإرهاب كظاهرة يتعين على المجتمع الدولي محاربتها وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار الكولونيالي.

هل يمكن الحديث عن الإصلاح من دون مراجعة جدية للموضوعات السابقة جميعها؟ وهل يمكن إحداث الإصلاح بمعزل عن المشروع الوطني ومؤسساته الوطنية ومكوناته الحزبية والمجتمعية؟ وهل في حالتنا الفلسطينية، حيث يرتبط الشرط الديمقراطي بالمشروع الوطني، يمكن إنجاز الإصلاح خارج المؤسسة وسيادة القانون والمحاسبة والمساءلة، وتوفير الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية بين المواطنين؟ وهل محاولات التدخل الخارجية لفرض الإصلاح واستهدافاتها تشكل مبرراً للتردد والتهيب بشأن إدراج الإصلاح في جدول الأعمال الفلسطيني؟ وهل يمكن أن يتم الإصلاح بمعزل عن مواجهة العدوان والحصار والفصل العنصري الذي تقوم به إسرائيل لاستثمار نتائج عدوانها؟ وهل الإصلاح يتعارض مع الانتفاضة والمقاومة الشعبية؟

يحمل الموقف من الإصلاح في طياته مضموناً فكرياً واجتماعياً وسياسياً يختلف باختلاف الاتجاهات الحزبية والسياسية في المجتمع الفلسطيني. وقد ساهم واقع قطاع غزة، حيث تتشكل أغلبية السكان من اللاجئين، وحيث تعيش نسبة عالية من السكان تحت خط الفقر، في تعزيز حالة الاستقطاب الاجتماعي. كما شكلت السلطة الوطنية، المصدر الرئيسي للعمالة في قطاع غزة (نحو ثلث القوة العاملة يعمل لدى السلطة، وهو ضعف النسبة في الضفة الغربية)، عاملاً آخر من عوامل الاستقطاب الاجتماعي وتعمق الفوارق الاجتماعية.

يرى الاتجاه الرئيسي داخل السلطة في الإصلاح مجرد عملية شكلية لا تتجاوز إعادة ترتيب الأوراق في المؤسسة الرسمية، وخصوصاً في المؤسسة الأمنية التي ما

زالت، على الرغم من تدمير مقارها الرئيسية، تحافظ على بنيتها الرئيسية، كما لا يزال الكثيرون من القيميين عليها يمارسون سطوتهم على المجتمع من خلال الجباية غير المشروعة والخوات واستخدام نفوذهم الأمني في عمليات اقتصادية واسعة. ولذا فإن أي إصلاح لا ينهي هذه التجاوزات، ولا يكون على قاعدة المحاسبة الصارمة لرموزها، لن يحدث أثراً لدى المواطنين.

أما المعارضة الإسلامية فهي خاضعة لمؤثرين أساسيين: الأول البحث عن غطاء يحمي شرعيتها في إطار اتساع الحملة الدولية على الإرهاب، والثاني الخوف من أن يقود انخراطها في مؤسسات السلطة إلى فقدان تمايزها، كونها تطرح نفسها بديلاً من السلطة. وقد تمكنت فعلاً من استقطاب فئات مهمشة من المجتمع تحت شعارات فساد ما هو قائم، وتبني المقاومة المطلقة، وإبقاء شعار التحرير غامضاً بين دولة على حدود سنة 1967 وبين التحرير الشامل لكل فلسطين. ويعتمد خطابها السياسي على تقديس ما تطلق عليه "برنامج المقاومة"، مع إبداء استعداد غير واضح لدخول مؤسسات منظمة التحرير تحت شعار إعادة بناء المنظمة كمؤسسة ديمقراطية، من دون تقديم تصور تفصيلي للإصلاح في مؤسسات السلطة. ويتقاطع هذا الاتجاه مع تيار قوى المعارضة في الساحة الفلسطينية، التي تتبنى شعار الحوار الوطني الشامل وإعادة بناء منظمة التحرير.

وأما الشخصيات المستقلة، فهي تطرح نفسها خشبة خلاص من دون أن تربط بين إصلاح النظام السياسي الفلسطيني والسلطة الوطنية وبين انخراط القوى المنظمة في هذه العملية، التي لا غنى عنها من أجل إحداث توازن بين القوى المستقطبة. ولعل ضعف بنية مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات الشعبية في قطاع غزة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية الجامعية ومراكز البحث والاتصال، قياساً بمثيلاتها في الضفة الغربية، قد ساهم في تعزيز حالة الاستقطاب بين السلطة التي ارتكزت على دور المؤسسة الأمنية، وبين الاتجاهات الإسلامية التي اعتمدت برنامج المقاومة المفتوحة.

من الواضح أن الدعوات الأميركية والإسرائيلية إلى الإصلاح تهدف إلى إضعاف القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني كمدخل إلى إعادة صوغ بنية السلطة الفلسطينية بما يستجيب للشروط الإسرائيلية الأمنية والسياسية وتوفير الأمن للاحتلال والمستوطنين. وفي المقابل، فإن دعوات الإصلاح الداخلية تستند إلى مضمون وطني وديمقراطي يهدف إلى تمكين الشعب وقيادته ومؤسساته من مواصلة النضال لتحقيق المشروع الوطني القائم على أساس ضمان الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وتفكيك المستعمرات، وضمان الاعتراف بحق اللاجئين في العودة. وفي هذا السياق، وعلى قاعدة المراجعة النقدية السابقة وإحداث التغيير

المطلوب في منهج التفاوض وعقليته، لا بد من رفض أي صيغة للعودة إلى حلول جزئية أو انتقالية قصيرة أو طويلة المدى، والتمسك بأن لا عودة إلى التفاوض إلا على أساس قضايا الحل النهائي وما يكفل تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً القرارات 242، و338، و194، و1397. بتعبير آخر: نحن بحاجة إلى استراتيجية تفاوضية، ومرجعية سياسية واضحة، وإلغاء تعدد القنوات التفاوضية، وتغيير جوهرى في منهج التفاوض وأدواته. وهذا يستدعي إنهاء التعارض بين المفاوضات والانتفاضة. لقد أكدت التجربة السابقة أن مفاوضات لا تستند إلى حركة شعبية يقظة وفعالة لن تؤدي إلى شيء، مثلما أن الانتفاضة والمقاومة من دون برنامج سياسي واضح لا يمكن أن تحققا النتائج المطلوبة.

إن اصطناع تعارض بين المقاومة والعملية السياسية التفاوضية لن يمكن أياً منهما من تحقيق الأهداف. لذا فإن برنامج الإصلاح السياسي يجب أن يكون من أولوياته تنمية الطابع الشعبي للانتفاضة، وتحديد أشكال ووسائل النضال وفقاً للبرنامج السياسي الوطني، وفي خدمته، وليس في تعارض معه. كما أن مهمة مجابهة خطر ضرب شرعية المقاومة تبدأ أساساً من الاتفاق الوطني على أشكالها ونطاقها، الأمر الذي يعزز ويطور الرأي العام الدولي المساند للحقوق الفلسطينية، ويفكك الإجماع الذي حققه شارون في الشارع الإسرائيلي. فمقاومة جيش الاحتلال ومستوطنيه تطرح على الرأي العام العالمي والإسرائيلي، على حد سواء، قضيتي الاحتلال والاستيطان، وتساهم في كسر الإجماع على سياسة شارون وعدوانه واحتلاله، وتبرز حق شعبنا في الدفاع عن نفسه، وتساهم في خلق مناخ وتفهم أوسع لتوفير الحماية الدولية لشعبنا من جرائم المحتلين.

يطالب الشارع الفلسطيني ومعظم القوى السياسية الحية بإصلاح واقع السلطة الوطنية ومؤسساتها المدنية والأمنية، التي عانت جرّاء مظاهر الترهل والفساد وسوء الإدارة والتعدي على حريات المواطنين، والتي أدت ممارساتها إلى توسيع قاعدة الفئات المهمشة والمتضررة في إطار سطوة النخب الأمنية والاقتصادية المستفيدة، التي تشكلت على هامش المرحلة الانتقالية. وبالتالي فإن جدية أية عملية إصلاح تقاس بمقدار تلمس المواطنين لنتائجها على حياتهم ومعيشتهم اليومية. وستظل المحاولات الجارية لترسيم الإصلاح من خلال المصادقة على القوانين، ولا سيما قانون استقلال القضاء والقانون الأساسي، أو إعادة تأليف الحكومة وهيكله الأجهزة الأمنية، قاصرة وشكلية ما لم يتم تطبيق هذه القوانين فعلاً، وما لم تستند عملية الإصلاح إلى حركة شعبية ضاغطة ولها مصلحة حقيقية في الإصلاح على قاعدة التمسك بالمقاومة ما دام الاحتلال قائماً.

ولذا يقع على عاتق القوى التي لها مصلحة في التغيير والإصلاح توحيد جهودها

في إطار حركة شعبية ديمقراطية لاستنهاض طاقات الجمهور، وعلى قاعدة مصالحه الحياتية والوطنية. وهذا يطرح مهمة إصلاح السلطة الوطنية كقاعدة ومنطلق لإصلاح منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها ودمقرطتها. وهذا يتطلب فصل اجتماعاتها عن اجتماعات مجلس الوزراء، ويمكن كل منهما - ربما - من القيام بواجباته في إطار التكامل بين مؤسسات المنظمة والسلطة في استنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية.

كذلك يهدف إصلاح النظام السياسي الفلسطيني إلى دمقرطة القوى والأحزاب السياسية وكل مؤسسات المجتمع المدني، وتكريس مبدأ الانتخابات في الحياة السياسية والمجتمعية على قاعدة التزام دوريتها. وينبذ هذا إلى أهمية إجراء مراجعة وطنية لقانون الانتخابات السابق، الذي أدى إلى تكريس الكثير من مظاهر الجهوية والعشائرية، واعتماد قانون انتخابات عصري وديمقراطي يقوم على أساس التمثيل النسبي الذي يضمن التنافس بين برنامج الكتل والأحزاب السياسية، ويدفع المتشابهة منها إلى الائتلاف أو التوحد، وعلى أساس الدائرة الواحدة، لتكريس وحدة الوطن، ويضمن كذلك تمثيل القوى وفقاً لنسبة حجومها، إضافة إلى ضمان نزاهة الانتخابات من خلال تأليف لجنة انتخابات مستقلة ومحيدة.

لقد أكدت تجربة عمل المجلس التشريعي أن بنيته نفسها كانت أحد أسباب سطوة وهيمنة السلطة التنفيذية إلى درجة أنه ساهم، بصورة أو بأخرى، في تكريس الفساد وتغييب المساءلة عندما منح الثقة للحكومة الثالثة، على الرغم من اتهامه لعدد من الوزراء بالفساد وسوء استخدام المال العام. وهو لم يستطع التوقف الجدي أمام ظاهرة مشاركة رئيس المجلس نفسه في مهمات تنفيذية وتفاوضية، بما في ذلك مشاركته الدائمة في اجتماعات السلطة التنفيذية، الأمر الذي عطل وبصورة كبيرة دوره الرقابي والمحاسب لأداء السلطة التنفيذية السياسي والداخلي.

ويعود جزء من أسباب ذلك إلى غياب دور الكتل البرلمانية المتنافسة على أساس برنامجي، وغياب التوازن في القوى بينها، بل هيمنة لون واحد تقريباً على عمل المجلس التشريعي، وعدم جدية المعارضة، سواء داخل المجلس أو خارجه، في طرح رؤية تشكل حالة استقطاب وتوازن في المجتمع، إذ اكتفى الكثير من قوى المعارضة بمواصلة ثقافة رفضاوية، ولم يعارض على أساس برنامج متكامل سياسي واجتماعي، وهو ما ساهم في دفع قطاعات واسعة من المجتمع إلى التنحي جانباً وفقدان الأمل بإمكانات التغيير الحقيقي.

كما يجب أن يشمل الإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية في اتجاه تفعيل مؤسساتها ودمقرطتها، والقوى والأحزاب السياسية وجميع مؤسسات المجتمع المدني، وتكريس مبدأ الانتخابات في الحياة السياسية والمجتمعية والتزام دوريتها، واعتماد قانون انتخابات عصري وديمقراطي يقوم على أساس التمثيل النسبي.

ومن الواضح أن جسامة هذه المهمات تفرض على عاتق القوى، التي لها مصلحة في التغيير والإصلاح، توحيد جهودها في إطار حركة شعبية ديمقراطية فعالة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>